نشرة صندوق النقد الدولي

اجتماع مجموعة السبعة

صندوق النقد الدولي يحصل على موارد تمويلية جديدة ويركز على تنقية القطاع المصرفي

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
١٤ فبراير ٢٠٠٩

- الصندوق يرحب بقرض اليابان ويسعى لمضاعفة موارده
- ويصرح أيضا بأن الأسواق الصاعدة قد تواجه مشكلات تمويلية كبيرة في عام ٢٠٠٩
- تسوية أوضاع البنوك عنصر حاسم في التعافي من الأزمة

صرح دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي بأنه يسعى لمضاعفة موارد الصندوق المتاحة للإقراض كي تصل إلى ٥٠٠ مليار دولار أمريكي وأعرب عن شكره لليابان لدورها الرائد في هذا المجال بمساهمتها التي بلغت ١٠٠ مليار دولار أمريكي، منبها إلى أن أزمة الاقتصاد العالمي سوف تزداد ضراوة على الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل هذا العام.

صرح السيد دومينيك ستراوس-كان في حديث للصحفيين عقب اجتماع عقدته مجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى في العاصمة الإيطالية روما يومي ١٣ و ١٤ فبراير الحالي بأن الاقتصادات المتقدمة تمر بحالة من الركود الخطير وأن العالم على وشك الوقوع في ركود مماثل.

وقال سيادته إن إعادة هيكلة البنوك المتضررة وتنقية القطاع المالي هي الخطوة الحاسمة التالية في مكافحة الأزمة المالية العالمية، إلى جانب تنفيذ التدابير المقررة لتنشيط الاقتصاد.

وفي بيان أصدرته مجموعة السبعة أعرب وزراء المجموعة عن التزامهم بالعمل معا لدعم النمو والعمالة وتقوية القطاع المالي، مع تجنب الحمائية. وقد اجتمع الوزراء في الوقت الذي صوت فيه مجلس الشيوخ الأمريكي بالموافقة على خطة لتنشيط الاقتصاد بقيمة مقدارها ٧٨٧ مليار دولار أمريكي ــ فاتحا الطريق أمام الرئيس باراك أوباما للتوقيع عليها ومن ثم تحويلها إلى قانون.

زيادة موارد الصندوق

وأيد الوزراء اقتراحا بزيادة الموارد المتاحة للصندوق بغية الإسهام في دعم البلدان المتضررة من الأزمة، حيث ورد في بيانهم الصادر عقب اجتماع روما: "نتفق على أن إصلاح صندوق النقد الدولي ومنحه موارد إضافية يمثلان مطلبا ضروريا لضمان التحرك الفعال والمرن في مواجهة الأزمة الراهنة.

وقد وقعت اليابان في روما اتفاقية لإقراض الصندوق موارد إضافية بقيمة ١٠٠ مليار دولار أمريكي، وأعلن السيد ستراوس–كان أنه يسعى لمضاعفة موارد الصندوق الكلية المتاحة للإقراض كي تصل إلى ٥٠٠ مليار دولار أمريكي. [طالع مقالة أخرى حول قرض اليابان]

وصرح سيادته للصحفيين بقوله: "إن أكبر النتائج الملموسة التي خرجت بها هذه القمة هي القرض الياباني ... وأود أن أشكر اليابانيين على ريادتهم في هذا المجال ... والآن سوف أواصل العمل على تحقيق هدف مضاعفة الموارد (المتاحة للصندوق)." وإضاف: "إن هذا القرض هو الأكبر على الإطلاق في تاريخ البشرية."

لماذا يحتاج الصندوق إلى أموال إضافية؟

وقد تعهد الصندوق حتى الآن بمنح قروض قدرها ٥٠ مليار دولار أمريكي لعدد من الاقتصادات المتأثرة بالأزمة، ومنها بيلاروس وهنغاريا وآيسلندا ولاتفيا وباكستان وصربيا وأوكرانيا. وأعلن الصندوق منح قرض وقائي الشهر الماضي لجمهورية السلفادور، كما يُجري فريق من الصندوق مفاوضات حاليا مع تركيا.

ولكن السيد ستراوس–كان تنبأ بتصاعد المشكلات بالنسبة للبلدان النامية خلال العام القادم، نظرا لاقتراب الاقتصاد العالمي من التوقف شبه التام في العام الحالي وشدة الهبوط في مستويات التجارة وتدفقات رؤوس الأموال، فقال: "سوف تتعرض البلدان النامية في ٢٠٠٩ لمشكلة حقيقية ضخمة في التمويل."

وأضاف المدير العام بقوله إن صندوق النقد الدولي ينبغي أن يظل على استعداد دائم بسبب تراجع التدفقات الرأسمالية الخاصة، منبها إلى أن "فوائض موازين المدفوعات التي كانت الأسواق الصاعدة لا تزال تتمتع بها في ٢٠٠٨ سوف تذوب كالجليد تحت وهج الشمس."

قروض ميسرة

وصرح مدير عام صندوق النقد الدولي بأن البلدان منخفضة الدخل سوف تتعرض لمشكلات بسبب تداعيات الأزمة العالمية.

وقال سيادته: "لا أود الحديث عن التمويل ونسيان البلدان الفقيرة." وأضاف: "أريد مضاعفة الموارد الميسرة أيضا."

وجدير بالذكر أن الصندوق والبنك الدولي يقدمان قروضا بأسعار ميسرة للبلدان منخفضة الدخل، مساهمة منهما في تمويل التنمية لدى هذه البلدان.

تنقية القطاع المصرفي

وكان السيد ستراوس–كان قد رحب قبل الاجتماع بتدابير التنشيط الاقتصادي التي أعلنها العديد من الاقتصادات الكبرى واقتصادات الأسواق الصاعدة وقال إنه من الضروري البدء في تطبيقها على الفور.

وفي روما، صرح السيد ستراوس-كان للصحفيين بأن الخطوة الحاسمة التالية تتمثل في اتخاذ إجراءات لتنقية القطاع المصرفي. وقال سيادته: "لم يعد التنشيط هو المشكلة الحقيقية اليوم. إنما المشكلة الحقيقية هي القطاع المصرفي وإعادة هيكلته."

وقال المدير العام إن أسواق الائتمان لا تزال تعمل بكفاءة، "... ومن ثم فإن إعادة هيكلة القطاع المالي تمثل ضرورة مطلقة."

وأضاف: "ما يجب أن نفعله هو اختبار مقومات البقاء لدى كل بنك على حدة. فالبنوك التي تتوافر لها مقومات البقاء يجب أن نقدم لها العون في سداد الأموال العامة. أما البنوك الأخرى فيجب أن نقدم لها العون بالمساعدة على استحواذ بنوك أخرى عليها."

صعوبة على الصعيد السياسي

وأقر المدير العام بأن إنفاق المزيد من الأموال العامة يشكل صعوبة على الصعيد السياسي حين يسود بين المواطنين شعورا مشروعا بأن القطاع المصرفي هو الذي خلق الأزمة. ولكن القيام بذلك أمر مهم، وإلا فلن يتعافى الاقتصاد. وقد درس صندوق النقد الدولي ١٢٢ أزمة مصرفية وقعت في مختلف أنحاء العالم وكان الدرس المستخلص منها هو أنه يتعين تنقية الميزانيات العمومية للبنوك حتى يبدأ التعافي الحقيقي.

وقال سيادته: "ينبغي ألا يبدأ القطاع المصرفي في توزيع الائتمان إلا بعد انكماش حجمه والانتهاء من تنقيته."

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.